



Public Law Department

College of Law

University of Mosul

About the Public Law Branch

The Public Law Department was established in the academic year 1993-1994. It teaches students the laws governing legal relationships involving the state as a sovereign entity, based on the traditional division of law. The department includes specializations in constitutional law, criminal law, administrative law, public finance and financial legislation, public international law, .and labor

The Public Law Department awards doctoral, master's, and higher diploma degrees (diploma studies have been suspended since the academic year 2023-2024) in its various specialized .specializations

The department has numerous academic, cultural, and community service activities, both actual and virtual. It has held numerous scientific seminars, workshops, dozens of discussion groups, and numerous community service initiatives. In addition, the department's professors have produced extensive research, books, applied research, community studies,



Vision, Mission and Goals

Vision

The Public Law Department works to advance the academic and professional development of its undergraduate and graduate students, focusing on legal subjects within its specialization. It also seeks to enhance the academic and technical capabilities of its teaching staff, contributing to fostering a spirit of excellence, creativity, and innovation, and striving to enhance the role of law in achieving sustainable development goals.


Mission

To build a solid academic foundation and legal capacity among the college's students, with the aim of graduating a scientifically competent generation who believe in a moral and social mission in the field of law, capable of working in public and private sector institutions, as well as providing social services through non-governmental mechanisms.

Objectives

- 1.To raise the academic and cultural level of students by enhancing the quality and standard of curricula.
- 2.To develop the capabilities of the teaching staff through participation in conferences, seminars, discussion panels, and scientific courses inside and outside Iraq.
- 3.To establish sustainable cooperation with the college's academic branches to ensure the achievement of the college's core objectives.
- 4.Keeping pace with scientific and technical developments in fields related to the branch's academic specializations.
- 5.Consolidating academic curricula and courses for undergraduate and graduate studies in the field of public law, by reviewing the educational curriculum systems of elite international and Arab law schools.

Branch Council



**Total number of graduate students in the
Public Law Department from the college's first
cohort until the end
(of the academic year (2024/2025))**

Public Law Department		
PhD	Master's	Diploma
212	342	25

The most notable academic achievements of the Public Law Department

The branch has witnessed the holding of many activities, including holding seminars, workshops, discussion groups, writing textbooks, providing assistance and scientific research for the branch's instructors in various specific specializations of the private law branch, etc. In addition to the branch's active contribution to the various activities of the college, including its annual scientific conferences, conferences and festivals for undergraduate students, and annual scientific conferences for postgraduate students.



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور
قصي كمال الدين الاحمدي المحترم
وبإشراف السيد عميد كلية الحقوق
الدكتور محمد حسين الحمداني المحترم
وتحت شعار



مجتمع خال من المخدرات

يقيم فرع القانون العام في كلية الحقوق
الندوة العلمية التاسعة عشر
تحت عنوان



المخدرات الاسباب و المعالجات

على قاعة المنتدى العلمي والأدبي
في جامعة الموصل
يوم الاحد الموافق ٢٠١٩/٥/٥

٢٠١٩/٥/٥
٢٠١٩/٥/٥
٢٠١٩/٥/٥



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور

قصي كمال الدين الاحمدي المحترم
وبإشراف السيد و. عميد كلية الحقوق
الدكتور خلف رمضان محمد المحترم

يقيم فرع القانون العام

ورشة العمل الموسومة

مشروع تعديل قانون التقاعد الموحد النافذ

رقم ٩ لسنة ٢٠١٤



يوم الاحد الموافق ٢٠١٩/١١/١٠



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور

قصي كمال الدين الاحمدي المحترم
وبإشراف السيد و. عميد كلية الحقوق
الدكتور خلف رمضان محمد المحترم

يقيم فرع القانون العام
في

كلية الحقوق – جامعة الموصل
ورشة العمل الموسومة

مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي

يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٩/١١/٢٠



خامساً: التوصيات

- ✓ ضرورة الاسراع في تشريع قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية مع عدم المساس بالحريات الشخصية وأن ينسجم القانون مع الدستور .
- ✓ ضرورة إعادة النظر فيصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي لأن الجرائم المعلوماتية تختلف في رسائل إثباتها عن الجرائم التقليدية .
- ✓ تنظيم عمل مكاتب الانترنت وشركات الاتصال المسؤولة عن توفير خدمة الانترنت
- ✓ ضرورة ان تكون هناك توعية قانونية لمخاطر استخدام الانترنت من قبل ضعفاء النفوس ومخاطر الاستحداث من قبل الاحداث وان يكون صيدا سهلا لقراصنة الانترنت ، وان تكون هناك توعية إعلامية بعد التوسع الكبير في استخدام الحاسوب في كافة نواحي ومجالات الحياة

سادساً: اللجنة للمشورية

- د. قيدر عبيد القادر ضاحي رئيساً
- د. توكل علي الصنقر عضواً
- د. عباس فاضل سعيد عضواً
- د. علي عثمان حسين عضواً
- د. اسامه احمد محمد عضواً

ثالثاً: المعلومات المقدمة

- ♦ جرائم المعلوماتية (قراءة في المفهوم والخصائص)
- ♦ جريمه الاختراق الالكتروني بين الواقع وغياب النص القانوني
- ♦ قراءة في مشروع قانون جرائم المعلوماتية

رابعاً : النتائج

- ✓ ان جرائم المعلوماتية جرائم مستحدثة وان المجتمع العراقي لم يالف مثل هذا النوع من الجرائم
- ✓ تختلف الجريمه المعلوماتية عن الجرائم التقليدية في أسلوب ارتكابها ، وشخص مرتكبها ، والوسيلة المستعملة في ارتكابها .
- ✓ من الناحية الاجرامية ، تتميز الجريمة المعلوماتية بصعوبة اكتشافها وإثباتها وانها تحتاج الى خبراء متخصصين في التحقيق ، فالجرم لا يترك أثراً عند ارتكابه .
- ✓ ان الجرائم المعلوماتية كثيرة وتعدية ، منها مايتعلق بالمساس بالحقوق العام واخرى فيها اساس بالحقوق الشخصية / وتتعدد وعصور ارتكابها بين الارهاب الالكتروني والمخدرات والاتجار بالبشر الى السب والغف والقرصنة والجرائم المالية



أهمية موضوع ورشة العمل

- تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية
- ١. تباين واختلاف الصور الاجرامية لظاهرة الجريمة المعلوماتية
- ٢. أصبحت العديد من المصالح والمراكز القانونية التي استحدثتها التقنية المعلوماتية عرضة لتهديد الجريمة المعلوماتية
- ٣. أصبحت التصوص القانونية في قانون العقوبات عاجزة عن مواجهة ظاهرة الجريمة المعلوماتية وعن مواجهة المستجدات الاجرامية الالكترونية
- ٤. ظهور أنشطة اجرامية عديدة في مجال تقنيات المعلومات والقضاء الالكتروني تنطوي على مخاطر تلحق بالمنظمات والأفراد خسائر كبيرة.

ثانياً: الاهداف

- تسليط الضوء على مفهوم الجريمة المعلوماتية
- توفير الحماية القانونية وإيجاد نظام عقابي يحق مرتكبي جرائم المعلوماتية
- نشر الثقافة القانونية والتوعية لمخاطر الجريمة المعلوماتية
- توفير الحماية القانونية لتنظيم الحاسوب التي تعمل الدولة على تشجيع الاعتماد عليها في مختلف المرافق العامة ومقاصل الحياة



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور

قصي كمال الدين الاحمدي المحترم

وبإشراف السيد عميد كلية الحقوق
الأستاذ الدكتور

عمار سعدون حامد المحترم

يقم

فرع القانون العام

في كلية الحقوق – جامعة الموصل

ورشة عمل ضمن سلسلة ورش عمل الكترونية تقيمها كلية الحقوق

بعنوان

الآوضاع القانونية الناشئة عن تداعيات الازمة الصحية

لفيروس كورونا

عبر برنامج Zoom cloud Meeting

رمز الدخول للبرنامج (717344360)

الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الخميس الموافق ٢/ نيسان/ ٢٠٢٠



الإشراف العام

السيد عميد كلية
الحقوق
الاستاذ المساعد الدكتور
وسام نعمت السعدي

مدير الجلسة : أ.د. غلال البيراني
مقرر الجلسة : د.ر. بيداء عبد الجواد

اللجنة التحضيرية

أ.د. فهد عبد القادر صالح..... رئيساً
أ.د. أنس محمود خلف..... عضواً
أ.د. أسامة أحمد محمد..... عضواً
د.ر. محمد سامي يونس..... عضواً
د.ر. حارث أيوب إبراهيم..... عضواً
د.ر. اسراء عبد الهادي..... عضواً
د.ر. أنسام علي عبد الله..... عضواً
السيد محمد سامي..... عضواً

عناوين الأوراق البحثية

✓ ورقة بحثية بغوان

النظام الانتخابي وضرورات تحقيق
النزاهة والعدالة
للباحث د.عز الدين المحمدي

✓ ورقة بحثية بغوان

النظام الانتخابي وتحدياته القانونية
والغنية

للباحث د.ر.ع. سامي التميمي

✓ ورقة بحثية بغوان

طبيعة النظام الانتخابي وتذليل
مشكلاته

للباحث أ.د. محمد عزت فاضل

✓ ورقة بحثية بغوان

مدى ملائمة النظام الانتخابي للواقع
العراقي

للباحث د. محمد نون

✓ ورقة بحثية بغوان

رؤية تحليلية في قانون رقم ٩
لسنة ٢٠٢٠

للباحث د. علي حسن

التمهيد

يعتمد النظام الانتخابي ومدى قدرته في
تمثيل الإرادة العامة على الظروف السياسية
والاجتماعية السائدة في كل دولة، وان
تدخل واضعي القانون قد يساعد في تغيير
الخرطة السياسية للقوى الحاكمة. ويكون
النظام الانتخابي فاعلاً حينما يحقق
الاستقرار الحكومي والسياسي في البلاد.
وقد كان لمجلس النواب العراقي اكثر من
اتجاه في رسم ذلك النظام بالنظر الى غياب
تجديده في دستور ٢٠٠٥ ما بين اعتماد
التمثيل النسبي، وما بين نظام الفائز الاول
على وفق قانون انتخابات مجلس النواب
رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ النافذ.
وتهدف الورشة العلمية الى تحديد مكثات
تطبيق القانون المذكور وتذليل مشكلاتها
وصولاً الى العدالة الانتخابية.



برعاية

السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور

قصي كمال الدين الاحمدي المحترم

و بإشراف

السيد عميد كلية الحقوق

الاستاذ المساعد الدكتور

وسام نعمت السعدي المحترم

يقم فرع القانون العام في

كلية الحقوق / جامعة الموصل

ورشة العمل العلمية

الموسومة

النظام الانتخابي الأمثل في العراق

النامية مساء من يوم الثلاثاء

الموافق ٢٠٢١/٢/١٦

رابط الدخول الى الورشة

Join with Google Meet:

<https://meet.google.com/rwz-imaf-rcc>



برعاية
السيد رئيس جامعة الموصل
الاستاذ الدكتور
قصي كمال الدين الاحمدي المحترم
و باشراف
السيد عميد كلية الحقوق
الاستاذ المساعد الدكتور
وسام نعمت السعدي المحترم
يقيم فرع القانون العام في
كلية الحقوق/جامعة الموصل
ندوة العلمية السابعة عشر
الموسومة
**المعالجة التشريعية
للعنف الاسري**
الثامنة مساءً من يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩

رابط الدخول الى الندوة
Join with Google Meet:
<https://meet.google.com/rwz-imag-rcr>






برعاية
السيد رئيس جامعة الموصل
الاستاذ الدكتور
قصي كمال الدين الاحمدي المحترم
و باشراف
مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية
الاستاذ المساعد الدكتور **مخير سالم طه المحترم**
وعميدي كلية الحقوق والعلوم السياسية المحترمين
وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية
ولمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي أعلنته الامم المتحدة في
الخامس والعشرين من تشرين الثاني من كل عام
تقام الندوة العلمية بعنوان
تدابير العنف ضد المرأة بين الطلبة والقانون
كجزء من حملة ١٦ يوم للقضاء على العنف ضد المرأة وذلك يوم
الخميس الموافق ٢٠٢١/١١/٢٥ في رحاب المنتدى العلمي الأدبي
تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً










برعاية
السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور قصي كمال الدين الاحمدي المحترم

وبإشراف
عميد كلية الحقوق
الأستاذ المساعد الدكتور وسام نعمت إبراهيم المحترم

يقيم فرع القانون العام ورشة علمية بعنوان

دور السياسة الضريبية في التقليل من الاحتباس الحراري

يلقيها

د. محمد سامي العسلي و د. فضيلة عباس غائب

يوم الثلاثاء الموافق 25/1/2022 في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً

في قاعة د. ليلى عبد الله

وللمشاركة إلكترونياً من خلال رابط الـ Meet :

Uay-inee-xak



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور قصي كمال الدين الاحمدي المحترم

وبإشراف السيد عميد كلية الحقوق
الأستاذ المساعد الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي المحترم
يقيم فرعي القانون العام وحقوق الانسان الورشة العلمية الموسومة



دور المواطنة في تعزيز السلم المجتمعي

وعلى قاعة الدكتور الشهيدة ليلى عبد الله سعيد

الساعة الحادية عشر من يوم الاربعاء الموافق ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٢



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الأستاذ الدكتور قصي كمال الدين الأحمد المحترم

وبإشراف السيد عميد كلية الحقوق

الأستاذ المساعد الدكتور وسام نعمت إبراهيم المحترم

يقيم فرع القانون العام في كلية الحقوق

ورشة علمية بعنوان

مشروع قانون العقوبات العراقي الجديد بين الاصلية والحدثة
افكار ونماذج

يلقيها الاستاذ المساعد الدكتور طلال عبد حسين البدراني

ستقام الورشة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/١٢/١٣ الساعة العاشرة صباحاً على قاعة المحكمة التطبيقية في الكلية
وللمشاركة إلكترونياً تكون عبر برنامج Meet على الرابط التالي <https://meet.google.com/ubk-efkp-rsw>



برعاية

السيد رئيس جامعة الموصل / الاستاذ الدكتور

قصي كمال الدين الاحمدي المحترم

و باشراف

السيد عميد كلية الحقوق / الاستاذ المساعد الدكتور

وسام نعمت السعدي المحترم

تقيم كلية الحقوق / جامعة الموصل وبالتعاون مع مؤسسة السلام المستدام وبمشاركة قسم علم الاجتماع / كلية الآداب - جامعة الموصل وقسم علم النفس / كلية التربية - جامعة الموصل، ضمن مشروع إستعادة الكرامة «معالجة الابتزاز المخل بالأخلاق» تنفذه مؤسسة السلام المستدام بتمويل من منظمة كوردايد في إطار مشروع أصوات النساء أولاً الذي يموله المملكة المتحدة البريطانية التدوة الطموحة الموسومة

الابتزاز الإلكتروني المخل بالأخلاق

المقامة المباشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق (٢٠٢٤/٢/٢٠) في المنتدى العلمي والطلابي / المجمع الهامشي الأول جامعة الموصل

برعاية

السيد رئيس جامعة الموصل

الاستاذ الدكتور

قصي كمال الدين الاحمدي المحترم

و باشراف السيد عميد كلية الحقوق

الاستاذ المساعد الدكتور

وسام نعمت السعدي المحترم

تقيم كلية الحقوق / جامعة الموصل وبالتعاون مع دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا للانتخابات ندوة تنفيذية بعنوان

قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والأنشطة

العنصرية والارهابية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦

العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق ١٢ / ٨ / ٢٠٢٤

على قاعة الشهيدة الدكتورة ليلى عبد الله



٢٠٢٤/٢/٢٠

٢٠٢٤/٢/٢٠

٢٠٢٤/٢/٢٠



**برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الاستاذ الدكتور وحيد محمود الابراهيمي المحترم
وبإشراف السيد عميد كلية الحقوق
الاستاذ المساعد الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي المحترم**

يقوم فرع القانون العام
بالتعاون مع وحدة التعليم المستمر- كلية الحقوق - جامعة الموصل
الورشة العلمية الموسومة
« دور الحكومة المحلية في تفعيل قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ »
وعلى قاعة الدكتوراة ليلي سعيد
في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس الموافق ٢٠٢٤/١١/٢٨

الأوراق البحثية المشاركة

تأثير اختصاصات الحكومات المحلية في تعزيز حماية وتحسين البيئة
أ.م.د. اكرام فالح احمد
الإجراءات الإدارية الخاصة بحماية وتحسين البيئة
أ.م.د. حسن طلال يونس

أ.م.د. محمد هادي محمد
أ.م.د. محمد هادي محمد
أ.م.د. محمد هادي محمد
أ.م.د. محمد هادي محمد

الأوراق البحثية المشاركة

أ.م.د. محمد هادي محمد
أ.م.د. محمد هادي محمد
أ.م.د. محمد هادي محمد
أ.م.د. محمد هادي محمد



برعاية السيد رئيس جامعة الموصل
الاستاذ الدكتور

وحيد محمود الابراهيمي المحترم

وبإشراف السيد عميد كلية الحقوق
الاستاذ المساعد الدكتور

وسام نعمت إبراهيم السعدي المحترم

يقوم فرع القانون العام
كلية الحقوق-جامعة الموصل
بالتعاون مع

وحدة التعليم المستمر
كلية الحقوق-جامعة الموصل
الندوة العلمية الدولية الموسومة

● الإصلاح القانوني في العراق
في ضوء توجهات السلطاتين
التشريعية والتنفيذية ●

على قاعة المنتدى العلمي والادبي - جامعة الموصل

يوم الاحد الموافق ٢٠٢٥/٤/٢٠ الساعة ٩:٣٠ صباحاً



تنفيذية

تشريعية

لجنة الاستقبال

أ.م.د. محمد ناظم داود

أ.م.د. ميادة محمد احمد

م.د. رنا عصام عائد

م.د. رنا عبد المنعم يحيى

م.د. نضال محمد رشيد

م.د. هاجر سالم مسلم

م. عبير عبد الخالق ذنون

م.م. صابرين هاني فرحان

السيد فهد سالم احمد

اللجنة العلمية

أ.د. قيس حسن عواد

أ.د. سحر محمد نجيب

أ.د. احمد طارق ياسين

أ.د. نكتل ابراهيم عبد الرحمن

أ.م.د. محمد حسين محمد

أ.م.د. فتحي علي فتحي

اللجنة الفنية والمالية

أ.م.د. محمد سامي يونس

السيد محمد علي حسين

السيد علاء أحمد جاسم

الآنسة فائزة احمد خضر

السيدة نور حافظ حميد

الآنسة رسل حسين علي

اللجنة التحضيرية المركزية

أ.م.د. طلال عبد حسين البدراني

أ.د. قياد عبد القادر صالح

أ.م.د. عباس فاضل سعيد

أ.م.د. احمد محمود احمد

أ.م.د. دولة احمد عبد الله

أ.م.د. سهاد عبد الجمال عبد الكريم

أ.م.د. اسراء يونس هادي

أ.م.د. إكرام فالح احمد

أ.م.د. التمام علي عبد الله

أ.م.د. علياء غازي طاهر

م.د. إكرام ياسل ذنون

أ.م.د. تغريد ازهر احمد

م.د. سعيد خديجة قولو

السيد عبد الله باهر عبد الستار

الآنسة اريان هاشم خليل

السيدة رؤى حكمت محمود

السيد أوس محمد عوده

المقدمة والأهداف

يشكل الإصلاح القانوني أهمية كبيرة إذ أنه ركيزة أساسية في بناء الدول الحديثة والمجتمعات المتطورة فهو يشتمل تعديل لمعظم القوانين أو إلغاء بعض النصوص، أو إضافة تشريعات جديدة، لجعلها أكثر فاعلية في مواجهة التغيرات الجديدة التي يشهدها المجتمع المحلي والدولي معاً. نظراً للترابط والتأثير المتبادل بينهما، ويحل على صيغة النظام القانوني، مما يساهم في تعزيز حقوق الإنسان لضمان سوا العدالة وتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسلم في الدولة، وإننا نأمن الإصلاح القانوني يشكل حلقة مهمة من حلقات التطور القانوني فهو لا يقل عن حدود سلطة واحدة في الدولة بل يكون من خلال التعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، على الرغم من مبدأ الفصل بين السلطات، إذ يكون للسلطة التنفيذية الدور الواضح والمهم في تقديم مشاريع القوانين للسلطة التشريعية التي دورها تضعها لتقارن الأولى والثانية حتى تصدر تلك المشاريع أو التعديلات بقانون فيكون مساهمة السلطتين ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح القانوني.

إن تطبيق الإصلاح القانوني عموماً يساهم ويشكل مبادراً في تعزيز ثقة بالنظام القانوني الوطني وهو ضرورة لا غنى عنها لتطوير المجتمعات وتقدمها وتعزيز الثقة بالقانون وحماية الحقوق والعوائد بشكل عام.

١. لتطبيق أهداف استقرار وتطوير النظام القانوني العراقي والنهوض بدارة الدولة لتكون الصلة بين جوارها المتعلقة بمعالجة بين سلطات الدولة بعضها ببعض وعلاقتها مع أفراد المجتمع.

٢. مواصلة القوانين الداخلية مع أوضاع القانون الدولي في ضوء زيايد التوجه نحو الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالشؤون المالية والضريبية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان.

٣. مواصلة المنهجيات المتبعة العراقية مع عدم التشريعات والقوانين التي لم تعد تنسب احتياجات الدولة والمجتمع في ضوء المستجدات والتطورات الحديثة.